The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 125-136
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63 ISI 2023: 0.383

تحليل تأثير مؤسسات التدخل الاقتصادي العالمي على سيادة الدول الوطنية: التحديات والفرص

د. احميد محمد احميد *
جهاز التصنيع العسكري، بني وليد، ليبيا

Analyzing the Impact of Global Economic Intervention Institutions on National Sovereignty: Challenges and Opportunities

Dr. Ahmeid Mohamed Ahmeid*
Military Industries Organization, Bani Walid, Libya

*Corresponding author dr.ahmeid@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-09-18 تاريخ القبول: 2023-11-02 تاريخ النشر: 2023-11-07

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مؤسسات التدخل الاقتصادي العالمي على سيادة الدول الوطنية، مع التركيز على منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات وفهم اليات هذا التدخل وتوجيه قرارات الدول وقدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الوطنية. استخدمت الدراسة تحليلًا نظريًا وتحليلًا لحالات محددة لتحديد تأثير التدخل الاقتصادي على سيادة الدولة الوطنية. وجدت الدراسة أن التدخل الاقتصادي يمكن أن يحد من سيادة الدولة الوطنية بعدة طرق مختلفة حيث يمكن للمؤسسات الدولية فرض شروط على الدول للحصول على الدعم المالي أو الاقتصادي، مما يحد من قدرة الدول على وضع سياسات اقتصادية وطنية. وكذلك يمكن للتدخل الاقتصادي الدولي أن يؤدي إلى آثار مالية واقتصادية سلبية على الدول، مما يقلل من قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الوطنية. قدمت الدراسة عددًا من التوصيات للدول للتعامل مع التدخل الاقتصادي الدولي، بما في ذلك تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة تمكّنها من الحفاظ على سيادتها وتحقيق مصالحها الاقتصادية. وتعزيز التعاون الدولي لتطوير إطارات قوانين وسياسات تحقق التوازن بين القدرة التنظيمية للدولة الوطنية ومؤسسات التدخل الاقتصادي الدولي.

الكلمات المفتاحية: التدخل الاقتصادي، سيادة الدولة الوطنية، المؤسسات الدولية، التعاون الدولي.

Abstract:
This study aims to analyze the impact of global economic intervention institutions on the sovereignty of national states, with a focus on the World Trade Organization, the International Monetary Fund, the World Bank, and multinational companies, and to understand the mechanisms of this intervention and guide the decisions of states and their ability to achieve their national economic interests. The study employs theoretical analysis and specific case studies to determine the impact of economic intervention on national state sovereignty. The study found that economic intervention can restrict national state sovereignty by imposing conditions on countries to obtain financial or economic support, thereby limiting the countries' ability to formulate national economic policies. Additionally, international economic intervention can have negative financial and economic effects on countries, reducing their capacity to achieve their national economic interests. Based on these findings, the study provides several recommendations for countries to address international economic intervention,

including the development of new policies and strategies that enable them to maintain their sovereignty and achieve their economic interests. It also emphasizes the importance of international cooperation in developing legal and policy frameworks that achieve a balance between the regulatory power of the national state and international economic intervention institutions.

Keywords: Economic Intervention, National State Sovereignty, International Institutions, International Cooperation.

مقدمة:

على مر العقود الأخيرة، أصبح التدخل الاقتصادي على المستوى الدولي موضوعًا حاسمًا في النقاشات السياسية والاقتصادية. تعد الأدوات الاقتصادية المستخدمة في هذا السياق، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات، ذات تأثير هائل على السيادة الاقتصادية للدول. يشير مفهوم السيادة الوطنية إلى القدرة التنظيمية والاقتصادية للدولة في اتخاذ القرارات الذاتية وتحقيق مصالحها الاقتصادية بحرية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير هذه الأدوات الاقتصادية على سيادة الدولة الوطنية. سيتم تحليل دور منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية وتأثيرها على السيادة الاقتصادية للدول. سنناقش أيضًا دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني للدول وتأثيرهما على قرارات السياسة الاقتصادية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، سندرس تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدولة من خلال تحليل قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية والتجارية للدول. من خلال هذا البحث، سنسعى لفهم التحديات والفرص التي تواجه الدول في الحفاظ على سيادتها الاقتصادية في ظل التدخل الاقتصادي الدولي. سيساهم هذا البحث في إلقاء الضوء على أهمية توازن التعاون الدولي والحفاظ على القدرة التنظيمية والاقتصادية للدول في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

مشكلة البحث:

يعتبر تدخل مؤسسات التدخل الاقتصادي العالمي، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات، قضية معقدة تتسبب في تحديات جوهرية لسيادة الدول الوطنية. يترتب على هذا التدخل تأثيرات اقتصادية وسياسية تؤثر على قدرة الدول على اتخاذ القرارات الاقتصادية المحلية وتنفيذ سياساتها الاقتصادية المستقلة.

اسئلة البحث:

1- كيف يؤثر انضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية على سيادتها الاقتصادية والتجارية؟
2- ما هو دور صندوق النقد الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني للدول؟ وكيف يؤثر هذا الدعم على قرارات الدول فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية الداخلية؟
3- كيف يؤثر البنك الدولي في السيادة الاقتصادية للدول من خلال تقديم الدعم المالي وتطبيق شروط وإصلاحات اقتصادية؟
4- ما هو تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدولة من خلال قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية والتجارية للدول؟
5- ما هي التحديات والفرص التي تواجه الدول في الحفاظ على سيادتها الاقتصادية في ظل مؤسسات التدخل الاقتصادي الدولي؟

أهمية الدراسة:

1- فهم تأثير ادوات التدخل الاقتصادي مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحديد كيف يؤثر هذا التدخل على قرارات الدول وقدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الوطنية.
2- تحديد التحديات التي تواجهها الدول في مواجهة التدخل الاقتصادي الدولي وتشمل هذه التحديات القيود المفروضة على السياسات الاقتصادية الوطنية، وتبعات التطبيقات المالية والاقتصادية

للشروط المفروضة عند الحصول على دعم من المؤسسات الدولية، وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على السيادة الاقتصادية للدول.

3- تحديد الفرص المتاحة للدول للتعامل مع التدخل الاقتصادي الدولي من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة تتيح للدول الحفاظ على سيادتها وتحقيق مصالحها الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير إطارات قوانين وسياسات يمكن ان تحقق التوازن بين القدرة التنظيمية الوطنية والتدخل الاقتصادي الدولي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة تأثير التدخل الاقتصادي على سيادة الدولة الوطنية ومن أهمها:

1- ديفيد سميث و دوروتي سولينجر وستيفن توبك 1999م في كتابهم المعنون الدولة والسيادة في الاقتصاد العالمي. يخلص الكتاب إلى أن الدولة لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، ولكنها تواجه تحديات جديدة. تتمثل هذه التحديات في العولمة، والتكامل الاقتصادي، وظهور الشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن الدولة لا تزال قادرة على التأثير على الاقتصاد العالمي من خلال السياسات الاقتصادية والتنظيمية.

2- السيد عبد المنعم المراكبي 2005م، في كتابة بعنوان "التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي تحقق سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية" يؤكد على أن التجارة الدولية تؤثر على سيادة الدولة من خلال زيادة التفاعلات الاقتصادية بين الدول، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وظهور المنظمات الدولية. يركز المؤلف على الأمثلة السلبية للتأثيرات الاقتصادية للتجارة الدولية على سيادة الدولة. ومع ذلك، يشير إلى أن هناك أيضًا بعض الأمثلة الإيجابية المحتملة، مثل تحسين مستويات المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتعزيز التعاون الدولي. يخلص المؤلف الي ان الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تؤثر على سيادة الدولة من خلال التحكم في الموارد الاقتصادية للدولة، والتأثير على السياسات الاقتصادية للدولة، والتأثير على الثقافة والقيم الوطنية للدولة. وان المنظمات الدولية يمكن أن تؤثر على سيادة الدولة من خلال إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء، وفرض عقوبات على الدول المخالفة للقرارات، وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول. وبالتالي يجب على الدول أن تتخذ إجراءات لحماية سيادتها الاقتصادية من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، وتطوير القدرات الاقتصادية للدولة، وتقوية المؤسسات الوطنية.

3- جمال بن مرار 2020م في دراسته "انعكاسات العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية" تتناول العلاقة بين العولمة الاقتصادية وسيادة الدولة. مؤكداً على أن العولمة الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تقويض السيادة الوطنية، وذلك من خلال: زيادة التفاعلات الاقتصادية بين الدول، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد الاقتصادي للدول على بعضها البعض. وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، التي يمكن أن تتمتع بقدر كبير من النفوذ الاقتصادي والتأثير السياسي. بالإضافة الى ظهور المنظمات الدولية، التي يمكن أن تصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء. ويخلص بن مرار إلى أن العولمة الاقتصادية تمثل تهديدًا خطيرًا للسيادة الوطنية، وأن الدول يجب أن تتخذ إجراءات لحماية سيادتها الاقتصادية من هذا التهديد.

المنهج المستخدم:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي يدرس الظاهرة في صورتها الحاضرة، بقصد تشخيصها وتحديد العلاقة بين عناصرها "التدخل الاقتصادي وسيادة الدولة الوطنية "، وعليه فإن أية ظاهرة – ونقصد هنا ظاهرة العلاقة بين التدخل الاقتصادي وسيادة الدولة الوطنية يمكن معالجتها ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به تاركين في الوقت نفسه الاعتماد على المناهج البحثية الأخرى كالمنهج التاريخي إلا ما يمكن الاستفادة منه خلال الدراسة .

المحور الأول: التدخل الاقتصادي

يرى بعض المفكرين أن مفهوم سيادة الدولة يعاني من العديد من الاختراقات والانتهاكات، وهناك العديد من المظاهر التي تعكس ذلك، ولعل أهمها التدخل الاقتصادي، الذي يتمثل في حدود وشروط المساعدات الاقتصادية التي أصبحت الآن سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام، ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، كما أنه يهدف إلى فرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما يعرف (بالتبعية) ولعل ذلك يوحي إلى أن التدخل الاقتصادي يتعلق بصميم السيادة الوطنية للدولة . وسوف نتناول أدوات هذا التدخل الاقتصادي على النحو الأتـي:

1- منظمة التجارة العالمية.
2- صندوق النقد الدولي.
3- البنك الدولي.
4- الشركات المتعددة الجنسيات.

أولاً: منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (W.T.O)

والتي تعتبر من أكثر المؤسسات المتعلقة بالعولمة فاعلية، بحيث تقوم بدور رئيسي في تحقيق وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها، إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي. ومنظمة التجارة العالمية عملت على إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الأساسية الداعمة لحرية التجارة وتنظيم الروابط التي توحد الأسواق العالمية وخاصة في مجال التشريعات وتوحيدها عالمياً وظل تركيزها ينصب في جعل أسواق الدول الأعضاء سوقاً واحدة.

ويرى المحللون بأن منظمة التجارة العالمية اعتبرت الدائرة رقم واحد في نظام العولمة وإدارة دفتها، وعلى الجميع إدراك قوة نفوذها باعتبارها المشرف الرئيسي على نظام التجارة العالمي وخاصة بعد أن حلت محل (الجات) المنشأة عام 1948م كاتفاق متعدد الأطراف واضعة إطاراً عاماً للتجارة العالمية (ناطورية،2001: 32).

حيث أنشئت منظمة التجارة العالمية في عـام 1995م ومقرها جنيـف وقد بلغ مُنْتسبُو منظمة التجارة العالمية عدد 164 دولة، منها 160 دولة عضواً، وتشارك بنسبة 98% من حجم التجارة العالمي (ناطورية،2001: 32).

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة القواعد والقوانين التي تلزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف. إن دور هذه المنظمة ينصب على تحقيق التفاعل الدولي من خلال المنافسة الحرة في التجارة الدولية وبدون تمييز أو تفرقة في المعاملة بين المنتجات المحلية والمستوردة وهي تلزم جميع الدول الأعضاء في تخفيضات جمركية منظمة للحد الأعلى من التعرفة على المنتجات المختلفة.

ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي لبعض الصادرات أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية، وقد أسهمت منظمة التجارة العالمية في تأكيد تيار العولمة، وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية، وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها مما دعا بعض الشركات لإعادة هيكلة نفسها تمشيا مع تيار العولمة.

وتعمل المنظمة على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار، من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي بما يخدم رفاهية الإنسانية وفي الوقت نفسه دفع الدول على ابتكار مزايا تنافسية تجعلها متفوقة بها على الآخرين، وفي ذات الوقت فإنها تعطي فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المختلفة حتى تستكمل قدراتها وتنمي مصادر هذه القدرة لتصبح مؤهلة لعصر الأسواق المفتوحة .

ويمكن القول أن دول العالم الثالث هي من طلب يوماً ما، بإنشاء منظمة دولية للتجارة لسد الفراغ التأسيسي في مجال التجارة الدولية، وذلك بدمج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية"GATT" في منظمة واحدة، في حين أن الدول الغربية هي التي كانت ترفض متمسكة باستقلالية "GATT"التي تتبوأ مكانة ممتازة، لعل دول العالم الثالث كانت تريد من مسعاها ذلك، ايجاد الية تخدم تكريس النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي كافحت تلك الدول بإصرار للنهوض به، وكان مفترضاً بتلك المنظمة المأمولة أن ترتكز على:

1- ارساء دعائم الديموقراطية في العلاقات الدولية من خلال اقرار المساواة في لمشاركة باتخاذ القرار، والمساهمة في تشكيل الاجهزة ونظام التصويت المتساوي.
2- العمل على ايجاد حلول لمشكلات التنمية، وتفادي النزاعات الاقتصادية.
3- تدعيم الدور التفاوضي في التنظيم الدولي، حتى تصبح المنظمة اطاراً ناجعاً يستطيع ان يفضي إلى اقرار قواعد ملزمة للجميع (زكريا،2001: 457).

ولكن هل طابق الواقع، الذي آلت اليه الامور ما كان مأمولاً؟ بالطبع لا. فمنظمة التجارة العالمية، قامت على المبادئ ذاتها التي ارتكزت عليها المنظمات الدولية السابقة عليها، أبى انها نهضت على اساس من اعلاء دور القوى الكبرى، والنتيجة ان الكبار والاغنياء من اعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بوضع خاص، لا ينبع من نصوص الاتفاقيات الدولية، بقدر مما ينبع مما يتمتعون به من قوة عظيمة ونفود كبير في النظام التجاري الدولي، وهذا الوضع الخاص يجعلهم يمتلكون فرصاً جيدة لتمرير ما يرونه من قرارات، ويمتلكون "حق فيتو" ضمني لإعاقة أي قرار لا يتمتع بموافقتهم.

وخلاصة القول: أن كل إنسان عاقل يناصر التجارة بين الأمم، فالانكفاء على الذات ونزعة الحماية المتطرفة يولدان البؤس، كما أن أحداً لا يمكن أن يكون مثله الأعلى هو تلك الحواجز خلف الحدود، وما من أحد يتمنى عودة الحروب التجارية القديمة بين الأمم، فهناك حاجة إلى التجارة الدولية وهذه التجارة بحاجة إلى قواعد وإلى اتفاقيات ومفاوضات بين أطرافها، ما من أحد يريد قانـون الغابة، ولكن منظمة التجارة العالمية كما رأينا خانقة للحرية، إنها تخلق طغيان الأغنياء على الفقراء وتضفي عليه مشروعية، ومن ثم ينبغي بإلحاح إعادة النظر في منظمة التجارة العالمية وقواعدها الحالية .

ثانياً: صندوق النقد الدولي:

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944م وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945م وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946م (الخضري، 2000: 75).

وقد حددت المادة الأولى من اتفاقية بريتون وودز " أهداف صندوق النقد الدولي " بما يلي:

1-تحقق التعاون الدولي في الشئون النقدية – عبر مؤسسة دائمة – للنظر في مختلف المشاكل النقدية.
2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة في تحقيق وحفظ مستويات عالية من العمالة والدخل القومي، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبارها أهم الأهداف السياسية الاقتصادية.
3-العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع صرفية منظمة بين الأعضاء.
4-المساهمة في إنشاء نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء، وفي التخلص من قيود الصرف الأجنبي التي تعرقل نمو التجارة العالمية.
5-بث الطمأنينة بين الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم بصياغات مناسبة، وتهيئة الفرصة لكي يمحو الاختلال في ميزان مدفوعاتهم دون اللجوء لتدابير تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.
6-العمل وفقا لما تقدم من أجل تقصير أمد تخفيف مدى الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء (بن ناصر، 1996: 12).

ومن أهم الوظائف الأخرى للصندوق ما يلي:

أ- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات، وفي صدد تنفيذ

السياسات النقدية والمالية وإعداد تشريع للبنك المركزي، وإعادة تنظيم البنوك المركزية، وتطوير الإحصاءات المالية، والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

ب- تقديم برامج تدريب متقدمة، حيث أنشئ الصندوق معهدا للتدريب في مايو 1964م يقدم خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات فضلا عن سياسات الصندوق وأنشطته المختلفة.

جـ -التنسيق الفعال ما بين الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

وبالتالي فقد اسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة، وفي تحقيق المزيد من الحوافز والدفع على التعولم، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها متمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية (الخضري، 2000: 77).

وجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي بدأ يتحول بعد عام 1971م، من هدفه الخاص بالمحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملات إلى مهمة أخرى هي الإقراض، فقد اخدت مآسي صندوق النقد الدولي تتوالى على الدول المستدينة، مثال ذلك ما حدث في دولة زامبيا، عندما أخذت بنصائح الصندوق فيما يختص بالإصلاحات مما أدى إلى إغلاق ثلاثة أرباع مصانع النسيج الوطنية واستيراد ملابس مستعملة من الدول الغربية، كما أفضت إصلاحات الصندوق إلى حدوث تضخم يتعدى 200%، والى انسحاب الشركات المستثمرة في البلاد، ونتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة في خلال سنتين من الإصلاحات وحيث أن الصندوق يقع تحت سيطرة الدول الغنية المتقدمة، فقد أتضح الدور الفاضح لتدخل صندوق النقد الدولي كأحد أدوات العولمة في فرض سياسات على الدول وفق استراتيجية البقاء للأقوى.

ثالثا: البنك الدولي:

وهو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي وقعت في يوليو 1944م، وتم إنشاء هذا البنك عام 1945م، وبدأ ممارسة أعماله في يونيو 1946م، وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه.

ويمكن تلخيص أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي كالآتي:

1- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء والمتخلفة اقتصادياً كعمليات الإقراض والتحديد المسبق للمشروعات ووسائل تمويل نفقاته المحلية

2- التركيز على تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الخاص، وذلك من أجل اجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

3- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية (ناطورية،2001: 34).

وفي هذا الإطار فقد تم تطوير أنشطة هذا البنك وتوسعت مهامه إلى الدرجة التي أصبح يرمز إليه " كمجموعة البنك الدولي " وتضم:

أ. البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ب. رابطة التنمية الدولية.

ج. الشركة المالية الدولية.

د. الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.

هـ. المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

وتعمل المجموعة على تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول الأخرى في النمو وتستخدم المجموعة في مطبوعاتها الرسمية تعبير " البنك الدولي " للإشارة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقدم قروضه عموماً إلى الدول النامية

التي بلغت مراحل متقدمة نوعاً ما من النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقاً للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق المال، في حين أن الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست عام 1960م تعمل على تقديم المساعدة لذات الأغراض التي يستهدفها البنك الدولي ولكن الاهتمام الأكبر بالدول الأكثر فقراً وبشروط تمويل أيسر وأقل تكلفة ..أما الشركة المالية الدولية فهي تدعم المستثمرين الخاصين في بلدان العالم الثالث وتقدم لهم المشورة، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار نوع من وكالات التأمين ضد المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها المستثمرون الخاصون وأخيراً يضع المركز الدولي لتسوية المنازعات تحت تصرف المستثمرين الخاصين الأجانب آليات للتصالح أو التحكم حين يواجهون نزاعاً مع حكومة دولة معينة (زيجلر، 2003: 226) .

وتستخدم مجموعة البنك الدولي ما يزيد قليلاً عن 100 موظف ولعل البنك الدولي هو المنظمة المشتركة بين الدول التي تقدم للرأي العام أكمل معلومات عن استراتيجياتها وزواياها وأنشطتها، فهناك تيار شبه دائم من الإحصاءات والكتيبات الإيضاحية والتحليلات النظرية التي يصدرها البنك الدولي.

ويمارس البنك الدولي سلطة هائلة على الكوكب، ويبذل نشاطاً كبيراً ومتعدد الأشكال، وهو وحدة – اليوم – الذي يعطي قروضاً للبلدان الأكثر حرماناً، وهكذا فقط أعطى بلدان العالم الثالث في العقد الماضي قروضاً طويلة الأجل تتجاوز قيمتها 255 مليار دولار ويعمل البنك الدولي في ممارسته اليومية بالطبع وفق معايير مصرفية بحتة، فميثاقه يستبعد أي مشروطية سياسية أو غير سياسية غير أن ممارسته العملية يسودها مفهوم مركب من أصل غير مصرفي وهو " توافق واشنطون "(زيجلر، 2003: 67).

وفي عام 1989م صاغ الاقتصادي جون وبليسون نائب رئيس البنك الدولي " التوافق " ومبادئه الأساسية تنطبق على أي فترة تاريخية، وأي اقتصاد وأي قارة ويستهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصنيفه أي هيئة تنظيم من جانب الدولة أو غيرها، والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق (الثروات – رؤوس الأموال – الخدمات – البراءات ... الخ) وفي النهاية إقامة حكم كوني بلا دولة، وسوق عالمي موحد، ومنظم ذاتياً تماماً (زيجلر، 2003: 67).

ويستهدف توافق واشنطن خصخصة العالم وهذه اهم المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها:

1- من الضروري – في كل بلد مدين – البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين: تحقيق العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعاً، لحفز الأغنياء على القيام باستثمار إنتاجي وتوسيع القاعدة الضريبية وبوضوح، منع الإعفاءات الضريبية للأفقر، من أجل زيادة مقدار الضريبة.

2- أسرع وأكمل تحرير ممكن للأسواق المالية.

3- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة مقدار – وبالتالي ضمان – هذه الأخيرة.

4- تصفية القطاع العام بقدر الإمكان وتخصيص المنشآت التي تملكها الدولة أو هيئة شبيهة بالدولة.

5- أقصى حد من إلغاء الضوابط في اقتصاد البلد، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية الموجودة.

6- تعزيز حماية الملكية الخاصة.

7- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10 % كل سنة.

8- كما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات فينبغي في المقام الأول تشجيع تنمية تلك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

9- الحد من عجز الميزانية.

10- خلق شفافية الأسواق، فينبغي أن تمنع معونات الدولة للعاملين الخاصين في كل مكان، وعلى دول العالم الثالث التي تقدم دعماً من أجل إبقاء أسعار الأغذية الجارية منخفضة أن تتخلى عن هذه السياسة، أما عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون المصروفات المخصصة لتعزيز البني الأساسية الأولوية على غيرها.

وكمثال على تدخل البنك الدولي، بل أعلى من شأن السياسة في تصرفاته السابقة والتالية كشفت وجهاً حقيقياً عن وجوه سياسية سابقة تمويل السد العالي (زكريا،2001: 365).
عندما قررت الحكومة المصرية إنشاء مشروع السد العالي، تقدمت للبنك الدولي بطلب قرض يسهم في تعزيز إمكانياتها، للنهوض بهذا المشروع العملاق فبادر المصرف بإرسال خبير في إنشاء السد وترافقه مجموعة هندسية من العاملين بالمصرف الدولي، وذلك لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم المشروع وإدارته وأكد الجانب المصري ضرورة إعلان المصرف تعهده بالمساعدة في إنجاز مشروع السد العالي، وقد وصل الطرفان إلى اتفاق، تعهد المصرف بمقتضاه بتقديم 200 مليون دولار للمساهمة في إنشاء المشروع، وأخذ الاتفاق صيغته النهائية بعد التوقيع عليه في القاهرة والتصديق عليه من قبل الجهات المختصة لدى الطرفين وتبادل الخطابات الرسمية في هذا الشأن .
وأعلن المصرف الدولي، أن هذا المشروع من المشروعات الحيوية التي ينبغي النهوض بها وأضاف أن مصر قد قبلت بشروطه لإتمام عملية الإقراض، وقد تركزت تلك الشروط على ضرورة إسهام الدول الغربية – الولايات المتحدة وبريطانيا – في التكاليف الضخمة لهذا المشروع.
وخلال المحادثات بين مصر وتلك الدول حول مساهماتها في تمويل السد العالي أعلنت الدول الغربية عن نواياها الحقيقية في ميادين هما: انضمام مصر لحلف بغداد أو اتباعها لمبدأ الحياد وعدم الانحياز (ابراهيم، 2000: 554). ونظراً لما تعنيه تلك الدوافع الغربية الرامية إلى إلغاء قوى الرفض لهيمنة الغرب ووكالاته الدولية المتخصصة، وبحسبان أن المراد من مصر آنذاك الانكفاء على ذاتها بالتنازل عن دورها الإقليمي في مقابل إتمام المشروع بشروطهم ولما يعنيه ذلك من مساس بالسيادة المصرية، أعلنت مصر عن نفسها برفض الانصياع لشروط البنك الدولي والغرب من ورائه، ثم كان العدوان الثلاثي الذي جاء بعد فترة وجيزة من إعلان مصر لرفضها، في القرار التاريخي بتأميم قناة السويس (ابراهيم، 2000: 554).
والأمثلة كثيرة على آثار الدور التدخلي للبنك الدولي على القضايا العالمية المعاصرة نذكر منها بإيجاز ما يلي:

1- تمديد سد " يا سريتا " على النهر الفاصل بين الأرجنتين والبارجواي والذي استخدمت أموال تمويله لتمويل حرب جزر " المالفيناس " والذي وصلت تكاليفه إلى 12 مليار دولار.
2- التدخل في رواندا والحالة التي وصلت إليه رواندا بعد ذلك.

رابعاً: الشركات متعددة (متعديه) الجنسيات:
وتسمى الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporations ويسميها البعض متعدية الجنسية وهناك من يسميها الشركات الكوكبية .Global – Corporations
حيث قدر عدد الشركات الأم متعددة الجنسية في منتصف التسعينات بنحو 45 ألف شركة تسيطر على زهاء 280 ألف شركة تابعة، وأن المنشأ الوطني لـ 37 ألف شركة من هذه (أي نحو 82% منها) في 14 بلداً متطوراً من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" وإن 90% من مقار إدارة الشركات متعددة الجنسية تقع في العالم المتقدم (هيريست، طومبسون،2001: 104).
إن القوة الضاربة التي تتملكها هذه الشركات مكنت لها من تملك ناصية السلطة الفعلية في عدد من الدول الحديثة، التي أصبحت تكتفي بالسلطة الشكلية في أحيان كثيرة، وتتميز هذه الشركات بعدد من الخصائص تجعلها من أخلص جنذ العولمة وبالتالي أخطرهم على سيادة الدولة وأهم هذه الخصائص:
أ- الضخامة:
نظراً للحجم الهائل التي تمتلكه هذه الشركات العملاقة، فإن المقاييس التقليدية كرقم العمالة وحجم رأس المال لا تصلح، والمقياس المتبع لقياس أبعاد هذه الشركات هو المقياس المسمى رقم المبيعات، والشركة الأولى بين أكبر 500 شركة من هذا النوع حققت إيراداً في عام 1997م مقداره 168,4 مليار دولار، وهي شركة " جزال موتورز " الأمريكية (ناطورية،2001: 53).

ب- تنوع الأنشطة:
فالشركة الدولية للتلغراف والتلفون ITT تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة في مدن العالم كله تقريباً، وشركة ليمون لِمياهِ الشرب تمتلك عدداً من الصحف، غير أن أهم ما يميز تنوع أنشطة الشركات هو انتشار التخصص، والمثال الأوضح على ذلك " طائرة الكونكورد " التي تدخل في مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة في أقطار متعددة (ناطورية،2001: 54).

ج- الانتشار الجغرافي:
وتنتشر هذه الشركات عبر فروعها أو الشركات التي تسيطر عليها في معظم دول العالم، وتمتلك كل منها بنكاً ومركزاً للمعلومات، وآخر للخدمات المالية، وترتبط مع بعضها البعض بأنظمة إدارية ذات ثقافة عالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات، ويطغى عليها استخدامها اللغة الإنجليزية في شتى فروعها، والدولار الأمريكي كعملة لرئيسية فيها أيضا.

د- تعبئة المدخرات العالمية:
فالشركات متعدية القومية لاتتنقل عبر بلدان العالم تجر أموالها خلفها، بل تعتمد – فضلا عن أموالها – على الأقتراض من المصارف المالية الكبرى، أو حتى من الجمهور مباشرة عبر سندات بالعملة المحلية في أقطار انتشارها، إذ أن من القواعد الأساسية في تلك الشركات التزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، ويتم بأشكال مختلفة منها: المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية أي أنها تمتص الكتلة النقدية المحلية ثم تعيد إفرازها، وربما من دون أن تأتى من مركزها الرئيسي بفلس واحد.

هـ- تعبئة الكفاءات:
تستقطب هذه الشركات العملاقة- لما توفره من إمكانيات الكفاءة المتميزة وتقوم بتدويلهم عبر فروعها، كما أنها تتبع سياسة "Head hunting " اصطياد الرؤوس (توايت،2002: 22) النابغة في شتى ميادين العلوم، ثم تتولى الإنفاق عليهم بها منذ مراحل الدراسة الجامعية الأولى، حتى إذا ما آن أوان عطائهم أخذتهم تلك الشركات جنودا في كتائبها.

من أجل ذلك، فإن تلك الشركات عبر دورها المتنامي، والذي فتحت لـه معظم دول العالم الثالث الباب على مصراعيه، سوف تغدو خطرا يهدد السيادة والدولة معا في آن واحد.

لقد قامت هذه الشركات بأحداث تغييرات هائلة من أجل العولمة شملت ما يلي:

1- زيادة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا بين المشروع والسوق الدولي ومعاملات التصدير والاستيراد من وإلى تلك الأسواق.

2-زيادة استقطاب المشروعات للرؤى الابتكارية ليس من أجل الأسواق المحلية ولكن للأسواق العالمية بشكل رئيسي وأساسي، بل قد يكون لها وحدها.

3-زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية، سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج أو في التصدير، وامتداد ذلك إلى الحصول على الكوادر البشرية ورؤوس الأموال، وحقوق المعرفة، والتقنيات من أسواق العالم المختلفة.

من ثم فقد أصبح من المعتاد والمألوف أن يعمل في الشركة عمال مختلفو الجنسية ومختلفو الثقافة، ومختلفو الأصول العرقية، ومختلفو الجنس والدين واللغة... ويتم داخلها عمل جماعي متكامل، وكانت البداية الرئيسية للشركات التجارية والتي تعمل في مجال التجارة الخارجية، ثم شركات النقل والمواصلات ثم شركات السياحة، ثم البنوك ذات الفروع العالمية، لقد استطاعت هذه الشركات أن تستمد مواردها المالية والبشرية والتقنية من مصادرها المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، لتختار أفضل عناصر العمل والإنتاج في كافة أنحاء العالم، ومن ثم ثبت أن العولمة حقيقة وواقع فعلي قائم الآن في الحاضر وأنه يتجه إلى الازدياد في المستقبل (الخضري، 2000: 80) .

ويصف أحد المفكرين العرب هذه الشركات العملاقة بالاحتكارات، وأطلق عليها تسمية جامعة هي"الاحتكارات الخمسة الجديدة" (عبدالله،1991: 453) والتي تتضمن:

1- احتكار التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، من خلالها تتحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة، إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من ورائها.
2- احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المراكز على التصنيع من الباطن في الأطراف.
3- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة، والتحكم في خطط التنمية لهذه الموارد، والتلاعب في أسعار الخامات، بل وأحيانا الاحتلال العسكري للمناطق الغنية بهذه الموارد.
4- احتكار وسائل الإعلام على صعيد عالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين الرأي العام عالميا وقطريا.
5- احتكار الوسائل العسكرية التي تنتج التدخل (من بعيد) دون الخوض في عمليات حربية ومكلفة بشرياً (امين، 2000: 80).
إن هذه الشركات هي أكثر وأهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي لتوفر العديد من الأسباب نذكر منها:
1- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثرَ من قطر.
2- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول التي تتمتع بهيبة الموارد.
3- مرونتها الجغرافية.
حيث قدر عدد الشركات الأم متعددة الجنسية في منتصف التسعينات بنحو 45 ألف شركة، تسيطر على زهاء 280 ألف شركة تابعة، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 3.2 تريليونات دولار، وكانت الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على هذا الاستثمار مسئولة عن بيوع (محلية وعالمية) تناهز 7 تريليونات دولار، ويزيد ذلك كثيراً على المجموع الكلي للتجارة العالمية البالغ 5.2 تريليون دولار عام 1996 م (هيريست، طومبسون،2001: 105).
إن هذه الأرقام تؤكد على التنامي المستمر لقوة هذه الشركات من حيث مبيعاتها وإجمالي إنتاجها وكثافة انتشارها مما يعني إننا بصدد القول بأنه القرن الواحد والعشرون سيكون قرن الشركات العملاقة متعددة الجنسية.
إن هذا التنامي الهائل في الشركات العالمية جعل البعض يؤكد بأن سيادة الدولة أصبحت حقا في حكم الانتهاء وخاصة سيادتها الاقتصادية، إن هذه الشركات لم تعد تشكل فقط أحد الأطراف الفاعلة والقوية في التفاعلات الدولية بل أكثر من ذلك أصبحت وسيلة من وسائل اختراق السيادة الدولية ومظهرا من مظاهر الاختراق، فعن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية وتحقيق أسواق أكثر وأوسع واستغلال عامل الزمن لصالحها، أصبحت هذه الشركات تعمل على انتهاك سيادة الدولة وسلطانها مما جعل العالم يصبح كله مجالا للتسويق وشتى أنواعه (تسويق السلع تامة التصنيع، تسويقها المستخدمات وعناصر الإنتاج، وتصدير المعلومات والأفكار...الخ) والنتيجة إن الشركة العالمية قفزت فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية أو القانونية أو السياسية أو التجارية أو الاجتماعية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوار شكلية تمثلت في حواجز حركية أو حدود ممارسات السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود المعلومات والأفكار أو حدود الولاء والخضوع ...الخ (هيريست، طومبسون،2001: 144).
أخيراً يجدر بنا أن نثير ما ينجم عن هذا التحليل من عواقب تتصل "بالتحكم" والقضية هنا مزدوجة، كما فسرها بول هيرست وجراهام طومبسون:
فأولاً: إذا بقيت النظم القومية للإنتاج والأعمال والتكنولوجيا مستقرة بشكل راسخ في موقعها الوطني، سيظل هناك مجالاً لإدارة هذه الشركات بما يخدم مصالح استقرار الاقتصاد الوطني وإنتاجيته .
ثانياً: لما كانت الشركات متعددة القومية لا تزال مرتبطة باقتصادات مواطنيها سواء كان هذا الوطن بلد أو منطقة إقليمية، فإن ثمة فرصة أمام الهيئات القومية، أو دون القومية أو الإقليمية، لكي تتولى مراقبة هذه الشركات وضبطها والتحكم بها بشكل فعال أكبر مما لو كانت هذه الشركات (رأسمالاً طليقاً)، وهكذا

فإن الخلاصة تفيد بأن ثمة مغالاة في مدى التدويل والعواقب الممكنة لضبط نشاط الشركات متعددة الجنسية، فالأعمال العالمية لا تزال مقصورة على وطن المنشأ من ناحية النشاط الإجمالي (هيريست، طومبسون،2001: 144).

المحور الثاني آثار التدخل الاقتصادي على سيادة الدولة الوطنية:

يمكن القول ان التدخل الاقتصادي قد يفقد الدولة سيطرتها على شُؤنها الاقتصادية الخاصة بها - ادوات هذا التدخل تطرح إلغاء الحواجز التي تمكن الدولة من التحكم في تنقلات النقود ورؤوس الأموال على المستوى الدولي والسيطرة عليها – كما أنها تفترض التناغم بين القوانين وحرية انتقال السلع والبشر، وتوحيد معايير الرقابة على السلع وقوانين الطيران والهجرة وكل ما له علاقة بالنشاط التجاري غير الوطني.

وفي هذا الصدد يرى بعض المفكرين أن العولمة نظام يقفز على الدولة يقوم على الخصخصة، أى نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى آخرين في الداخل والخارج بحيث تتحول الدولة إلى جهاز ليس من سلطته المراقبة أو التوجيه، ومن جهة أخرى يؤكد البعض أنَّ العولمة وسيلة للانتقاص من السيادة الوطنية على اعتبار أن آلياتها وأنظمتها تحد من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب في ظلها أن ينسجم مع مبادئ الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال، مما يؤثر سلباً على برامج التنمية في الدول النامية، ولعل مما يزيد من الأمر سوءاً بالنسبة لهذه الدول أن هناك طبقة من المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يدخلون مسرح القوى العاملة، ويوجهون سيلاً من الاستثمارات المالية، ويتمكنون من التحكم في رفاهية أو فقر دول أو مجتمعات دونما أي رقابة حكومية تذكر، حيث أن الانفتاح المالي العالمي-في ظل العولمة- يفسح الطريق إمام رؤوس الأموال للتهرب من دفع الضريبة إلى بلادهم، حيث يصبح تتبع ثرواتهم أمراً مستحيلاً في الواقع العملي، وبناء عليه صارت الحكومات عرضة للابتزاز تحت فعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات عليها.

ولا شك أن كل هذه الأمور تعنى انحساراً في سيادة الدولة وفي وظيفتها الاقتصادية، والأكثر من ذلك أنه سيتم نقل مركز ثقل الاقتصاد العالمي من الوطني إلى الكوني، من الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات عبر القومية حيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، وأهم هؤلاء الفاعلين الشركاتُ متعددة الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية التي سيؤدى إعطاؤها دوراً أكبرَ في تقييم وصياغة الأنظمة والقرارات الاقتصادية للدول إلى التأثير علي استقلال القرار الوطني، وهو ما يعنى الحد من سلطة الدولة في المجال الاقتصادي. فالبعد الاقتصادي للعولمة لا يستند إلا على مبدأ واحد، وهو مبدأ تحرير قوى السوق وإطلاق طاقاته إلى أبعد حد ممكن، مع افتراض أن آليات السوق بمفردها سوف تكفل تحقيق التوازنات كافّة، بما في ذلك توازنات التنمية، وتوازنات أسواق العمالة، وتوازنات توزيع الدخول، وفق هذا الرأي إن تحرير قوى السوق سوف يدفع إلى المزيد من المنافسة، ويشجع على زيادة الصادرات ويسهل الحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة، ولكنها أمور ترفع من مستوى الكفاية الإنتاجية وتساعد على تحقيق النمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

إلا انه للأسف الشديد أثبتت الملاحظاتُ الواقعيةُ عدمَ صحة هذا الافتراض، ولا يجوز في هذا الصدد توجيهُ اللومِ إلى الدول النامية على أساس أنها لم تتخذ السياسات الداخلية التي يكون من شأنها مواجهة ما قد يترتب على ظاهرة العولمة من آثار معاكسة على التنمية في أبعادها المختلفة، ذلك أن برامج الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها قوي العولمة على الدول النامية نتج عنها تفشى ظاهرة البطالة، وتوقف كثير من المنشأت المحلية عن العمل، وانتشار العمالة المؤقتة وارتفاع معدلات الفقر وازدياد درجة التفاوت في توزيع الدخول وفي الحصول على الخدمة الصحية والتعليمية نتيجة لانحسار الطبقة المتوسطة في المجتمع، هذا فضلاً على أن المجتمع الدولي قد تخلى عن مسئوليته في مساعدة الدول النامية على الاندماج الآمن في السوق العالمية، أو بمعنى آخر وضع الترتيبات التي من شأنها إكساب العولمة الطابع الإنساني.

في هذا السياق، ومن اجل تحقيق التوازن بين مصالح الدولة وسيادتها في صنع القرار الاقتصادي تؤكد الدراسة ان على الدولة الوطنية الايفاء ببعض المتطلبات نذكر منها:

1- يتطلب تحقيق التوازن بين مصالح الدولة وسيادتها وجود نظام سياسي فاعل وشفاف يسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة تعكس مصالح الدولة وتحقق التنمية المستدامة.
2- يجب أن تتمتع المؤسسات الاقتصادية بدرجة كافية من الاستقلالية عن التدخل السياسي. ينبغي أن تكون هناك حرية للشركات والمؤسسات الاقتصادية لاتخاذ القرارات المستقلة وتنفيذ استراتيجياتها، وذلك بما يتيح لها تحقيق مصالحها الاقتصادية بشكل فعال.
3- تحقيق التوازن يتطلب وجود إطار قانوني وتشريعات مناسبة توفر القواعد والأطر اللازمة للتدخل الاقتصادي. ينبغي أن تكون هناك قوانين تحفز الاستثمار وتشجع على التنافسية الصحية وتحمي حقوق الملكية الفردية والشركات.
4- يجب على الدول توفير آليات تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة داخل الحكومة. ينبغي أن تتعاون الوزارات والمؤسسات المعنية لتحقيق التوازن وتنسيق الأهداف والسياسات الاقتصادية.
5- يجب أن تتمتع الدول برؤية استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والتحول الصناعي. ينبغي أن يتم وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل تحقق التوازن بين مصالح الدولة وسيادتها وتعزز التنمية المستدامة وتحسن مستوى المعيشة.

الخلاصة:

تلخص هذه الدراسة التحديات التي تواجه الدول في الحفاظ على سيادتها من تغول ادوات التدخل الاقتصادي. تشير الدراسة إلى أن هذه الادوات تسعى لضعف دور الدولة الوطنية وتؤثر على قدرتها على تحقيق مصالحها الوطنية وذلك بربط اقتصاد الدولة بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية وتفرض شروطًا للحصول على الدعم المالي، مما يؤدي إلى تدخل في سياسات الدول المالية وتدمير مشاريعها الوطنية. النتائج تشير إلى أن هذه المؤسسات أضعفت مكانة الدولة في دول الجنوب وجعلتها تخضع لسلطات الدولة المتقدمة. كونها تفرض على الدول أمورًا تخضع لها تحت الحاجة الملحة للخروج من أزمات محددة. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تتناسب مع مصالح الدول النامية، من خلال تعزيز التعاون بينها، وتطوير أسواق محلية قوية، وتنويع الاقتصادات الوطنية، وبناء القدرات السياسية والاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، على، (2000)، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة .
2. الخضري، محسن أحمد، (2000)، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر الا دولة، مجموعة النيل الدولية، القاهرة.
3. السيد، عاطف، (2002)، العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة، القاهرة.
4. المراكبي، السيد عبد المنعم، (2005)، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي تحقق سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة
5. أمين، سمير، غليون، برهان، (2000)، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق
6. بن مرار، جمال، (2020)، انعكاسات العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران،الجزائر
7. ثوايت، جون مايكل، ريج، وادريان وولد، (2002)، المستقبل التام، أساسات العولمة، جريدة الشرق الأوسط، لندن عدد 30.
8. زكريا، جاسم محمد، (2001)، مفهوم العالمية في التنظيم الدلي المعاصر، منشورات كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة
9. زيجلر، جان، (2003)، سادة العالم الجدد، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة
10. سميث، ديفيد، سولينجر، دوروتي، توبك، ستيفن، (1999)، الدولة والسيادة في الاقتصاد العالمي، رودليج، لندن
11. عبد الله، إسماعيل صبري، (1991)، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
12. ناصر، زين العابد ين، (1996)، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية. الإسكندرية.
13. هيرست، بول، طومسون، جرهام، (2001)، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وامكانيات التحكم، ترجمة، فالح عبد الجبار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001 م